

نقد فيتغنشتاين لنظرية الأنماط المنطقية وإدخال مفهوم السور

Wittgenstein's critique of the theory of logical types and the introduction of quantifiers

بوزيدي نعيم^{1*}

¹ جامعة الجزائر 2 (الجزائر)، naim.bouziidi@univ-alger.dz

تاريخ القبول: 2021/10/07

تاريخ الإرسال: 2021/05/09

ملخص:

يتناول هذا البحث مسألتين هامتين، من جهة سنقوم بتحليل مفهوم "الدالة القضية" وتعويض بنية الموضوع – المحمول ببنية دالة وحجة عند غوتلوب فريجة G.Frege، ومن جهة أخرى نتطرق إلى تحليل تصور نظرية الأنماط عند برتراند راسل B.Russell التي تعد من أهم كشوفه في مجال المنطق الرياضي، والتي تختلف عن نظرية بنية الدالة والحجة التي يعتمد عليها فريجة، وهي المسعى لإيجاد الإجراء الذي يمنع من الأساس إمكان توليد نوع التناقضات التي ذكرها راسل إلى فريجة سنة 1902. ومن ثم نتبين الموقف النقدي الذي تبناه فيتغنشتاين Wittgenstein إزاءها.

الكلمات المفتاحية: فريغه؛ نظرية الأنماط المنطقية؛ دالة-حجة؛ فيتغنشتاين؛ محمول.

Abstract

This research deals with two important issues, on the one hand we analyse the concept of propositional function, and the substitution of the function-argument structure for the subject-predicate structure by Gottlob Frege; and on the other hand we deal with the analysis of the conception given by the theory of logical types in Bertrand Russell, which is one of his most important discoveries in the field of mathematical logic, that differs from the function-argument structure theory adopted by Frege, which is an attempt to find a procedure that prevents the possibility of generating the kind of contradictions mentioned by Russell to Frege in 1902. And then we can mount the critical position taken by Wittgenstein towards it.

Keywords

Frege; theory of logical types; function-argument; Wittgenstein; predicate.

* المؤلف المرسل

1- المقدمة

في هذا البحث سنحلل نقد فيتغنشتاين Ludwig Wittgenstein لنظرية الأنماط المنطقية وكذا موقفه من مفهوم السور Quantifier، الذي يعد من أهم المفاهيم التي تم إدخالها إلى المنطق في صورته المعاصرة، وهذا لسببين أولها يتعلق بمنطق المحمولات predicate logic والذي يردده فيتغنشتاين إلى منطق القضايا Propositional Logic، أو بتعبير أكثر دقة اختزال المنطق في منطق القضايا، فهو بهذا ينزع منه حصته الأكثر جدة والأكثر غنى وهذا قد يبدو غريباً من الوهلة الأولى، فالإشكال الذي نسعى للإجابة عنه هو: هل نقد فيتغنشتاين لصورة النمط المنطقي والسور المنطقي له اعتبارات فلسفية أنطولوجية خالصة أم له اعتبارات منطقية خالصة؟ فلقد عدّ هذا النقد من المفاتيح الأساسية لقراءة الرسالة المنطقية الفلسفية Tractatus logico-philosophicus ولمجمل فكر فيتغنشتاين، وفيه سنعرض موقف فيتغنشتاين من العلاقة بين المنطق ومبحث الوجود ontology، ونقده لتشيء الرمز ومفهومه للرمز.

وليتم لنا ذلك سنبدأ هذا البحث أولاً بعرض مفهوم "الدالة" وكيف تم تعويض الزوج (موضوع-محمول) بالزوج (دالة-حجة) عند غوتلوب فريغه Gottlob Frege وفي المبحث الثاني سنقوم بتلخيص تصور راسل لهذا التجديد ونعرض فيه لنظرية الأنماط المنطقية التي تعد من أهم اكتشافات راسل Bertrand Russell، والتي تستلزم طريقة مختلفة مقارنة مع تلك التي يعتمدها فريغه لنمذجة البنية دالة-حجة، وهذه النظرية هي وليدة هم إيجاد إجراء يمنع من الأساس إمكان توليد نوع التناقضات التي ذكرها راسل إلى فريغه سنة 1902، ومن ثم نتيبن موقف فيتغنشتاين منها.

2- فريغه وإدخال مفهوم الدالة

هناك تجديد كبير في ميدان المنطق كما هو معلن في مقدمة كتابه ترميز الأفكار (Begriffsschrift)، والذي يتعلق بالبنية الداخلية للقضية الأولية، وفحوى هذا التجديد يتعلق بوضع مفهومي الحجة ومفهوم الدالة، بدلا من مفهومي الموضوع والمحمول على الترتيب، فيقول: "أعتقد أن تعويض مفهوم الموضوع والمحمول [بمفهومي] الحجة والدالة سيبرهن على المدى الطويل نجاعته [...]". (Frege G., 1999, p. 9) وفي الفقرة الثالثة من نفس الكتاب، هذا التعويض تم تبريره من طرف فريغه على أساس أن البنية موضوع-محمول تؤدي إلى التمييز بين جزمين على الرغم من أن لهما نفس المحتوى المفهومي (Contenu conceptuel). لقد عاد فريغه في مقاله "التصور والشيء" On concept and object لمعالجة التفرقة بين الموضوع والمحمول، ليس لسبب إعادة صياغتها، وإنما لتصحيح لتفسيرها الخاطئ في التمييز بين التصور والشيء، والذي هو تفسير مؤسس على اعتبار البنية الداخلية للقضية الأولية Elementary proposition كبنية من نمط "موضوع ومحمول". (Frege G., 1999, p. 16-17)

والشيء الذي نلمسه بوضوح في عدم رضى فريغه بهذه البنية، كونها تعالج بشكل سيء ما يميز البنية الداخلية للقضية، التي محتواها ينبغي أن يكون محتوى ممكن لجزم Assertion حدود أخرى في قضايا أخرى تعد من سماتها الأساسية إمكان دخولها ضمن لغة منطقية، وأن تشغل موضعاً محدداً في متتاليات استنتاجية (Séquences inférentielles)، فقد أراد فريغه إقحام مكان مفهومي الموضوع والمحمول مفهومي الدالة والحجة، لأنه يرى أن مفهوم الدالة والحجة تعد الأكثر ملاءمة للبعد الاستنتاجي للقضايا التي هي ترميز أفكار ذات دلالة. والتساؤل التالي سيكشف لنا عن هذين المفهومين: بناء على ماذا أو على أي أساس تستمد البنية دالة-حجة نجاعتها بالمقارنة مع سابقتها؟

يجب القول بدءاً بأن مفهوم الدالة الذي أدخله فريغه، لا يعد من المفاهيم التي تم ضبطها في العرف الرياضي، عند معاصره، وهو في هذا الصدد له الصدارة في ضبط هذا المفهوم ضبطاً دقيقاً، فتعريف مفهوم الدالة يحتل مكانة هامة في مؤلفاته، وهذا منذ إدخالها في كتابه "ترميز الأفكار"، وفي مجمل القول فإن مجهود فريغه لإخراج هذا المفهوم من الغموض التعريفي الذي هو فيه في "علم التحليل Analyse"، أين "التفسير المقترحة لشرح مفهوم الدالة، تستدعي دائماً أحد مفاهيم التعبير وللمتغير، أو لكليهما. ونكتشف أيضاً انزلاقاً في استعمال الكلمة، لأننا ندعو حيناً دالة ما يحدد طبيعة التبعية أو التبعية ذاتها، وحيناً المتغير التابع" (Frege G. , 1971, p. 160) ولتكن مثلاً العبارة التالية: " $2 \times 3 = 6$ "، إذا كانت الدالة في هذه الصيغة هي العبارة نفسها، فالمتغير مدمج في علاقة التبعية، وهذا القول لا يتناسب مع الطابع المستقر لعلاقة التبعية، ومن جهة أخرى نطابق الدالة مع متغير تابع ع، لأن $2 \times 3 = 6$ ، وعلى عكس ذلك، فإن لم تكن الدالة مطابقة مع العبارة، فإنه يعود من الممكن التمييز بين الأجزاء في العبارة على سبيل المثال، حتى تكون خاصية التغير غير مستوعبة في علاقة التبعية ذاتها، فالواحدة منها كما الأخرى نابعة من أجزاء مختلفة من العبارة. وفي الواقع لا يستعمل فريغه مفهوم المتغير وإنما يحيد ويستعمل مفهوم حجة الدالة، التي هي الأنسب لمفهوم التبعية.

هكذا أدخل فريغه الدالة والحجة كمطابقات للأجزاء المكونة للقضية. وهذان المكونان يكمل أحدهما الآخر، والواحدة بينهما هي غير تامة وينبغي أن تكمل بالأخرى، التي هي تامة بذاتها، وهذا التكامل بين المكونات هو الذي يعرف تسلسلها. فالجزء غير التام للقضية هو مكون مستقر يمثل علاقة التبعية بما هي كذلك، أما الجزء غير التام الذي فيبقى غير محدد إلى أن تعوض العلامة المكونة لهذا الجزء من القضية بجزء آخر، وهنا أيضاً نقطة مهمة، فهذا التحليل ينطبق على كل العبارات التي لا تمتلك البساطة المتلازمة مع "فكرة مستقلة"، ما يعني ما ليس باسم علم "ك" زيد" أو عبارة من النمط "العدد 20". هذا يعني أننا ندعو "البنية دالة-حجة" ليس فقط ما ينطبق على القضايا الأولية، ولكن كذلك على عبارات علم الحساب من نمط " $2+2$ " كما تنطبق

أيضا على القضايا العامة (الجزئية، أو الكلية) وعلى القضايا المركبة، وقد عبر فريغه عن عموم التفرقة بين الدالة و الحجة بالطريقة التالية: إذا كان في عبارة والتي محتواها ليس من الضرورة قابلا أن يكون حكما، علامة بسيطة أو مركبا بصيغة واحدة أو عدة صياغات وإذا اعتبرنا هذه العلامة كقابلية للاستبدال في كل أو في بعض هذه الصياغات بشيء آخر (ولكن في كل موضع غير فيه سنغير بنفس الشيء)، إذن سندعو الجزء الذي سيبقى ثابتا في العبارة بالدالة وندعو الجزء القابل للاستبدال بحجة الدالة فعندما تحدد الدالة والحجة تماما، كالعدد " 20 يمكن أن يمثل ب 4×5 " فالمحتوى الصوري لا يلعب أي دور في التمييز بين الدالة و الحجة. ما يعني أن القضية يمكن أن تقسم بكيفيات شتى، كل تقسيم يحدد قطعة مختلفة عن القضية بالرجوع الى الدالة والقضية، في القضية السابقة مثلا: يمكن اعتبار أن " العدد 20 هو يطابق الجزء غير التام (الناقص) من القول، أما التعبير "حاصل جداء 4×5 " هو الجزء التام من القول، المضمون الصوري يدخل عندما تظهر أحد هذه التعابير في جملة بغير تحديد (أي أن هذه التعابير غير محددة) كما هو حال العبارة "كل الأعداد الزوجية" في المثال التالي: كل الأعداد الزوجية يمكن أن تمثل بقابليتها للقسم على 2" في هذه الحالة فالتقسيم، أي تحديد ما هي الأجزاء التامة و ما هي الأجزاء غير التامة في العبارة، سيتم بالعودة إلى مضمون العبارات، وليس فقط وببساطة على وجهة النظر التي تعطى حولها.

هذه المرونة التي تمتلكها البنية دالة وحجة هي ما يجعلها بالضبط هي الأكثر ملاءمة لتحليل البنية الداخلية للقضايا، والتي تنتهي إلى نسق صوري. ومعيارهوية عبارة الدالة نسبي بالرجوع إلى العبارة التي يوجد فيها هذا التعبير، الدوال يعطيها (يقدمها) تقسيم العبارات والتي هي قضايا يمكن أن تميز على أساس مضامين القضايا التي تكون فيها عبارات الدوال كأجزاء مكونة. وعليه فإنه سيكون لدينا أنماط مختلفة من الدوال بموجب أن مضامين العبارات التي تظهر فيها عبارات هذه الدوال تكون أو لا تكون مضامين ممكنة للجزم. أو أيضا بموجب أنها عامة أو غير عامة أو أنها تحتوي أو لا تحتوي على نفي على سبيل المثال لا الحصر.

في كتابة " الدالة والتصور " Funktion und Begriff ميّز فريغه الدالة $2\bar{3} + 3\bar{3}$ عن قيمتها لأجل حجة ما. فهكذا فإن $1 + 31 \times 2$ لا تعين $2\bar{3} + 3\bar{3}$ ولكن تعين قيمة الدالة لأجل العدد 1، إذا كان س عددا غير محدد فإن $2\bar{3} + 3\bar{3}$ تعين العدد غير محدد وإنما قيمة الدالة $2\bar{3} + 3\bar{3}$ لأجل العدد غير المحدد س وليس $2\bar{3} + 3\bar{3}$ ذاتها، كما أن فريغه يواصل ويقول: "إن فحص الكتابة أين ورود س فيها يشير بطريقة غير محددة، هو الذي يقودنا إلى التفسير الصحيح للدالة. نقول أنّ س حجة للدالة وتُعرّفُ في: $1 + 31 \times 2$ ، $4 + 34 \times 2$ ، $5 + 35 \times 2$ ، شأني أن أظهر أن الحجة لا تنتهي إلى

الدالة ولكن أن الدالة والحجة معا تشكل كلا تاما. إذا تم اعتبار الدالة بمجردھا، سنقول أنها غير تامة لأنها بحاجة إلى شيء آخر، وبتعبير أدق سنقول أنها غير مشبعة (Frege, 1971, p. 84)

النقطة الأساسية هي التالية: إذا كانت الدالة وعموما التصورات لا تحتوي على حججھا فإنھا تحتوي من حيث هي كذلك على إمكان أن تتم بحجة محددة. العدد 1 أو العدد غير المحدد س لا ينتميان إلى الدالة $2\bar{C} + 3\bar{C}$ ؛ ولكن إمكان أن تشبع بالعدد 1 أو العدد غير محدد س ينتمي إليها بطريقة أساسية. "من المستحيل أن كل أقسام الفكرة مغلقة على نفسها، فواحدة منها على الأقل ينبغي أن تكون بطريقة من الطرق قابلة للحمل وغير مشبعة، وإلا فلا يمكنها أن ترتبط" (Frege, 1971, p. 140) كما أنه، وحسب فريغه، فمن أجل "الكشف عن الدالة، يجب تحليل العبارة التي تظهر فيها، وإمكان هذا التحليل يكمن في بناء تلك العبارة" (Frege, 1971, p. 84)، ومنه فهناك نوع من المرونة السياقية لأقسام التعبير بالنسبة إلى الكل والذي هو العبارة كاملة، وهذه المرونة يمكن أن تفهم حدسيا بواسطة المثال الذي يقدمه فريغه، وهو مثال ينتظر منه أن يوضح الفرق بين الأجزاء التامة والأجزاء غير التامة من التعبير، ولكن يعمل أيضا وفي الوقت نفسه على ما نحن فيه، وهو قطعة قسمت بنقطة. فالمقطع الأول يسمى (على وجه التشبيه فقط) حجة والمقطع الثاني يسمى دالة، واللذان تكونان القطعة ككل، ولكن تحديد الواحدة منها غير ممكن البتة إذا كانت القطعة الأساسية (أي التي فيها يتم تحديد ما هو حجة وما هو دالة) غير معطاة، وسمة لا-تمامية عبارة الدالة هو بهذا مقرون بطريقة شرعية إلى أسبقية العبارة بوصفھا كلا على أجزائها المكونة لها. ومنه نستنتج الفرق الأول بين البنية دالة وحجة والبنية موضوع ومحمول. فالبنية دالة وحجة ولكون نسبتهما إلى العبارة، هذا ما يجعلھا تسمح بتكليف البنية الداخلية للعبارة ببعدها الاستدلالي، والذي يعني إلى العبارة بوصفھا كلا أنها وحدة في متتالية إستنتاجية. أما البنية التقليدية موضوع ومحمول فهي تقوم على الاستقلالية، وهذا يعني أنها تقيم الطابع الأولي للحدود على أساس جامد والذي به يعتبر القول أو العبارة معطاة، وهو ما يدعونا إلى النظر إلى البنية الاستدلالية نفسها كمطابقة في نهاية المطاف للحدود البسيطة أو المركبة بدلا من أن تكون مطابقة للعبارات.

وفقا لما تقدم، فحسب فريغه فالبنية التقليدية دالة وحجة، هي البنية المميزة لكل العبارات التامة التي ليست عبارات بسيطة، ما يعني أنها بنية كل العبارات التي يمكن تحليلها كمكونة من جزء غير تام قابل لأن يتمم بجزء تام هو كذلك مكون للعبارة الأولى. والعبارة المطابقة للجزء غير التام هي عبارة غير تامة، والعبارة التي تطابق الجزء التام هي عبارة تامة. هذه البنية ينبغي مع ذلك أن تميز مع محتوى العبارة، وهو مفهوم يخص كل العبارات تامة كانت أو غير تامة، وكذلك تخص

العبارة التامة، بسيطة أو مركبة، وبتعبير آخر، فالتعبير مهما كان حائزا أو غير حائز على البنية دالة-حجة، فهو في كل الأحوال له محتوى.

3 - برتراند راسل: البنية دالة-حجة ونظرية الأنماط المنطقية

البنية دالة وحجة، كما هي مطبقة على العبارات، هي عند راسل، بنية منطقية وليست بنية لغوية، فقد تم مقاربتها داخل إطار منطقي-فلسفي مختلف عما كان عليه الحال عند المنطقي الألماني، ففي نظرية فريغه، هذه البنية مؤسسة على التضاد بين الإشباع saturation وعدم الإشباع insaturation. وهي تناظر على مستوى التعيينات لعلاقة الاستغراق Subsumption بين الشيء والتصور، أو بين تصور من درجة معينة وتصور من درجة أكبر. وكما أشرنا فالتمييز بين مفهومي الإشباع وعدم الإشباع يجعل من العسير استعمال التعبير "كيان غير مشبع" للإشارة إلى التصورات فكلمة "كيان" يستتبع القول به بالاستقلالية، والتي لا ترتقي وفق فريغه إلى أن تكون جوهر الدوال عموما، لأن هذه الأخيرة لا يمكن أن تحدد إلا على أساس العبارة التي تحتوي عبارة غير تامة والتي تعينها، فالأشياء عند فريغه هي على العكس من ذلك. يمكنها أن تعتبر ككيانات بالمعنى الصارم للكلمة، ولكنها في هذه الحالة هي بسيطة إلى درجة لا تقبل فيه أي رد، وهذا الحل، بمعنى من المعاني، هو شرط استقلاليته. هذا لا يمثل أي عائق بالنسبة إلى جل الأشياء في الأنطولوجيا التي يقترحها فريغه، سوى فيما يخص مجرى القيمة les parcours de valeur وماصدق التصورات les extensions de concept، التي لا تحفظ من شيئيتها ولا أي أثر لإنتاجها المنطقي. الأشياء هي بحسب جوهرها حجج لدوال أو لتصورات من الدرجة الأولى، ولا يوجد أي مانع من أن هذا الشيء الذي هو ماصدق لتصور من الدرجة الأولى أن يظهر كحجة لهذا التصور، أو أيضا، أن ماصدق تصور من درجة عليا في تصور من الدرجة الأولى تظهر كحجة لذلك التصور من الدرجة الأولى. مبدئيا فهذه الإمكانية ليست إشكالية البتة، لأن التصور سيعرف بطريقة أي يكون الكذب كقيمة للحجة. ولكن الصعوبة التي يعلنها راسل هو أنه توجد حالات أين هذه القواعد لا يمكن أن تعمل بدون أن تستلزم كذلك قواعد تكون ضد الأولى. كل حد من الزوج المفاهيمي "مشبع/غير مشبع" يمثل كذلك صعوبة. من جهة فمفهوم الإشباع يُضَيِّقُ مفهوم التصور بوصفه كيانات، لأن الأمر يعني بمعنى من المعاني بالكيانات الغير-التامة وأن هناك معنى أساسي والذي فيه كيان من الكيانات لا يمكن له إلا أن يكون تاما بحد ذاته، ولهذا فماصدقات التصور ليست هي عند فريغه تصورات: ماصدقات التصورات هي مجموعات وهذه المجموعات هي كيانات (تامة). ومن جهة أخرى، فمفهوم الإشباع الموضوعي هو المستوى ذاته مع الكيانات التي ينطبق عليها، مما يجعل مستحيلا التمييز بين هذه المجموعات التي هي ماصدقات التصور والمواضيع التي تنتمي إلى هذه المجموعة. وباختصار فالزوج مشبع/غير مشبع لا يسمح بإدراك الخطوط المميزة لماصدقات التصورات بالنسبة إلى الأشياء وإلى التصورات، ولكن مفهوم مجموعة الأشياء يسمح بذلك، والاختلاف بين مجموعة الأشياء والشيء

الذي ينتمي إلى هذه المجموعة، هو تميز جوهري لكل سؤال حول المفارقات المنطقية Logical paradoxes. و في هذا الصدد "تجدر الإشارة الى هذا التنبيه الإصطلاحي. يتم استخدام كلمة النفاض "antinomy" أدناه كبديل ومرادف للمفارقة "paradox". معظم المفارقات paradoxes - وليس كلها - تنطوي على تناقضات "contradictions". في مثل هذه الحالات [أي تلك الحالات التي تنطوي فيها المفارقة على تناقض]، غالبًا ما نستخدم كلمة "تناقض" أيضًا." (Cantini, 2021)

ولهذا، فإنّ نظرية الأنماط المنطقية التي تعد من أهم اكتشافات راسل، تستلزم طريقة مختلفة مقارنة مع تلك التي يعتمد عليها فريغه لنمذجة البنية دالة-حجة (Russell, 1989, p. 284) في الواقع فهذه النظرية هي وليدة هم إيجاد إجراء يمنع من الأساس إمكان توليد نوع التناقضات التي أشار إليها راسل الى فريغه سنة 1902. وهذا الإجراء يستند الى تشخيص كشف على الخطأ الذي تشترك فيه مجموعة من المفارقات المصاغة خلال تلك الفترة، فوفق راسل فإن: "هذه الحلقات المفرغة تبرز من افتراض أن مجموعة الأشياء يمكن أن تتضمن أعضاء والتي لا يمكن أن تعرف إلى عن طريق المجموعة بوصفها كلاً". (Russell, 1989, p. 270)

مثل بعض الحالات التي تُشكّل فيها المجموعات كليات غير مشروعة، على نحو يمكن تجنبه. ولهذا يؤكد راسل أننا لولاءنا القاعدة التالية التي تسمح لنا بتفادي المجمات غير المشروعة يمكن أن تصاغ على النحو الآتي: "كل ما تعرضه كل مجموعة لا ينبغي أن يكون عنصراً من المجموعة" (Russell, 1967, p. 154) وبطريقة أخرى، "إذا كانت بعض المجموعات لها مجمل، التي بعض من أعضائها لا تقبل التعريف إلا عن طريق هذا المجمل، فإن هذه المجموعة ليس لها مجمل". هذا ما سندعوه مبدأ الدور، لأنه يسمح بطرح الحلقات المفرغة التي تراعي افتراض مجمات غير مشروعة." (Russell, 1989, p. 271)

أما طريقة تطبيق هذا المبدأ على البنية الدالة والحجة فهي تقوم على الأخذ بعين الاعتبار أنّ الدالة ليست شيئاً غير محدد بذاته، ولكنها وبكل وضوح كيان، الذي يتميز كما هو الحال في كل كيان منطقي بنمط منطقي. فوفق نظرية الأنماط البسيطة، فعالم الدوال، هو عالم كيانات مشطور إلى ما لانهاية من المجموعات المفروقة لهذه الكيانات. وكل واحد من هذه المجموعات يشكل نمطاً منطقياً مختلفاً عن باقي الأنماط المنطقية الأخرى، فكل أعضاء مجموعة لها النمط نفسه، وهذه الأنماط (مرتبة) منظمة وفق تراتبية بسيطة، يحتل مرتبة قاعدة هذه التراتبية النمط صفر الذي يكون أعضائه فقط كيانات العالم التي ليست بدوال، وتتم تراتبية الأنماط التي تلي النمط الصفر وفق القاعدة التي تنص لكل نمط $m > 0$ ، $m = n + 1$.

فالنمط الذي تنتهي إليه دالة ما يحدد بسجل دلالاته، والمقصود به هو مجموعة الحجج الممكنة لهذه الدالة، والتي هي حجج وفقها تحوز الدالة على قيمة. فالدالة من النمط واحد هي

دالة التي حججها الممكنة هي أفراد (أي كيانات من النمط صفر)، أما الدالة من النمط اثنان فهي دالة تكون حججها الممكنة هي دوال للأفراد (أي كيانات من النمط واحد)، كما أن الدالة من النمط ثلاثة فهي دالة تكون حججها الممكنة هي دوال لدوال الأفراد، وهكذا. المبدأ الأساس للنظرية البسيطة للأنماط simple theory of types هو أن دالة نمط معين (معطى)، لا يمكن لها أن تأخذ كحجة إلا الكيانات من النمط الذي تحتملها مباشرة، وأنها لا يمكن أن تكون بمثابة حجة إلا في دالة من نمط من درجة أعلى، فإسناد نمط إلى دالة يسمح في الوقت نفسه بإزالة إمكان أن تظهر هذه الدالة بوصفها حجة نفسها، كما يسمح كذلك بتكوين المجمل الذي يحدد جميع الدوال إذا كان الإجمال هذا الكل يرمي (و الذي يفترض خرقاً لنظرية الأنماط البسيطة)، فلا تصبح بكل حال من الأحوال إلا مجموعة حجج لدالة من نمط أعلى على الدوال التي تم إجمالها، أين تكون هذه الدالة ليست عضواً في ما تم إجماله، وما تم إجماله لا يمكن أن يكون مجموعة كل الدوال.

البنية التقليدية دالة وحجة كما تكشفها لنا نظرية الأنماط البسيطة للأنماط، هي (دائماً في حالة الدالة لها مكان واحد للحجة) كعلاقة بين الكيانات التي كل واحدة منها ينتهي إلى نمط مختلف، تشكل العنصر الأول لتحليل البنية المنطقية للقضايا الأولية. أما العنصر الثاني من هذا التحليل فيعني بمفهوم الدالة القضية، والتي هي مفهوم أساسي للتعريف بمفهوم القضية. فيعرف الدالة القضية كما يلي: "بالدالة القضية نقصد شيئاً ما يحتوي على متغير، وتعتبر [الدالة القضية] عن قضية عندما نحدد قيمة لـ س، ما يعني أنها تختلف عن القضية ومن هنا فقط منشأ غموضها: أي أنّ كونها تحتوي على متغير لم يتم تحديد قيمته. هذا ما يجعلها قريبة إلى الدوال العادية في الرياضيات، وتختلف عن الدوال الرياضية كون قيمها هي قضايا" (Russell, 1989, p. 272)، وبعبارة أخرى الدالة القضية هي دالة قيمها قضايا، إما صادقة، وإما كاذبة، ومثل هذه الدالة لها سجل دلالة، الذي داخله توجد الحجج التي بها يكون للدالة قيمة. وداخل هذا السجل من الحجج تكون الدالة إما صادقة أو كاذبة، أما خارجه فلا يكون لها معنى.

بالنسبة لبرتراند راسل فإن "الميزة الجوهرية للدالة هو الغموض" (Russell, 1989, p. 272) وهذا الغموض منبعه كون الدالة تحوز على قيم مختلفة وفق هذه الحجج المختلفة، أي أنه ولكل واحد من هذه القيم المختلفة التي تعطى للمتغير س الذي تحتويه. فإنّ الدالة القضية نفسها ستأخذ كقيمة إحدى القضايا التالية: بـ "الكندي إنسان" و "الفارابي إنسان" مثلاً، وفقاً للقيمة المعينة من طرف "الكندي" أو للقيمة التي يعينها "الفارابي" التي توزع على المتغير س. وبطريقة عامة، نرمز بـ " ϕ " هي دالة قضية، بـ "س" قيمة للدالة ϕ س لأجل حجة غير معينة" (Russell, 1989, p. 273) ونقول أن " ϕ س" يعين بكيفية غامضة الدوال التي يرمز لها بـ " ϕ أ"، " ϕ ب"، " ϕ ج"، الخ، أين "أ"، "ب"، "ج"، الخ. تمثل اختلاف القيم التي توزع على المتغير س.

وتتمة للمثال السابق، فإن التعبير "س إنسان" هو تعبير عن قيمة غير محددة للدالة القضائية التي يرمز لها بـ "س إنسان" لها حجة غير محددة، وهي تدل بطريقة غامضة على القضايا "الكندي إنسان"، "الفارابي إنسان"، "ابن طفيل إنسان"، الخ.

والميزة الهامة الثانية للدالة هي أنها دائما لا يمكن أن تعرف تعريفا دقيقا إلا إذا حددت قيمها تحديدا تاما (Russell, 1989, p. 271). فإن لم يكن الأمر كذلك، فبعض قيم الدوال ولكونها تفترض مسبقا الدالة ولكون الدالة تفترض بنوع من الأنواع مجمل قيمها، وبهذا فهي تفترض مجمل القيم التي تنتمي إليها. فبعض العناصر في مجمل القيم لا يمكن تعريفها إلا بالاستناد على هذا المجمل. وإن هذا الوضع هو ما ينبغي أن يجتنب لكونه قادرا على توليد المفارقات. هذه الميزة الثانية للدوال هي "حالة خاصة، ولكنها قد تكون الحالة الأكثر أساسية لمبدأ الدور" فلا يمكننا هكذا أن ندرك "شيئا مثل، قيمة $\hat{\phi}$ للحجة $\hat{\phi}$ ، أو لكل حجة تستلزم $\hat{\phi}$ ، أي أن الرمز " ϕ " ($\hat{\phi}$) لا ينبغي أن يعبر على قضية، كما تقوم بذلك " ϕ " إذا كانت $\hat{\phi}$ هي قيمة لـ $\hat{\phi}$. في واقع الأمر فإن " ϕ " ($\hat{\phi}$) ينبغي أن تكون رمزا لا يعبر على أي شيء: وحينها يمكننا أن نقول أن هذا الرمز غير دال. وكما أنه عند راسل: "ليس فقط من المستحيل أن تكون الدالة $\hat{\psi}$ حاوية لنفسها أو حتى لأي شيء مشتق منها كحجة ولكن [...]. إذا كانت $\hat{\psi}$ دالة أخرى كما توجد حجج أ التي بها تصبح " ϕ " و " ψ " ذات دلالة، إذن فـ $\hat{\psi}$ ولا أي شيء يشتق منها يمكن له أن يكون بطريقة ذات دلالة حجة لـ $\hat{\phi}$. وإذا حددت الأمور هكذا، فالتراتبية ستأسس كما رأينا بالطريقة التالية: "كيف يمكن لـ " $\hat{\phi}$ " والحدود الأخرى التي يمكن أن تكون حججا لنفس الدوال التي يمكن أن يكون فيها " $\hat{\phi}$ " حجة، ثم نجيء إلى الدوال التي تكون فيها $\hat{\phi}$ حجة ممكنة، ثم بعدها إلى الدوال التي تكون هذه الدوال حجة ممكنة، وهكذا"

وهذه الميزة الثانية للدوال هي مهمة بما تسمح من تحديد نقاط الاختلاف بين مفهوم القضية عند راسل ومفهوم فريغه للفكرة، والمتعلقة بالرابطة بين القضية وأجزائها. فعند فريغه الفكرة هي كيان ذو استقلالية وفريد ينتهي إلى عالم معنى والقضية التي تعبر عن هذه الفكرة تلعب دور السياق بالنسبة إلى معنى الأجزاء. وهذا يظهر على مستوى المضمون المنطقي للتعبير بمبدأ جزم التصور. أما عند راسل، فعلى العكس فإن القضية هي نتيجة لتطبيق دالة على حجة محددة، بمعنى أن القضية هي قيمة هذه الدالة ذات الحجة. ويرى أن "القضية ليست كيانا واحدا وإنما علاقة بين عدة كيانات" والعلاقة في حالة دالة ذات حجة، هي علاقة أحادية. ويمكن التعبير عن هذا الطابع الخاص بالقضايا كما يتصورها راسل بأن نقول بأن القضية ليست أولية، ولكنها تشتق

من عناصرها. وهذا يستتبع أن أجزاء قضية، أو ما سميناه بمكوناتها، أعني الدوال القضية وحجج هذه الدالة، ينبغي أن تحدد لتكون القضية المعينة كذلك.

وفكرة أن القضية كيان معرف بمكوناته الأولية لا يدخل في تعارض مع مبدأ أن الدوال القضية لا تكون تامة التحديد إلا إذا كانت مجمل القيم محددة. وهذا اللبس راجع إلى تطبيق مبدأ الدور كما هو أيضا متعلق بنمط الدالة القضية. في الواقع وكما يقول راسل ذاته فإن مجمل قيم دالة "هو نفسه" مجمل حججها.

إن مفهوم النمط تم إدخاله من طرف راسل لاعتبار أن الدالة لا يمكن أن تقبل أي موضوع كحجة، فإذا لم نفرض مجالا محددا للدوال القضية فسيكون لها إذن كحجج كيانات تفترض إحالة إلى مجموع المجال الذي تنتهي إليه، كما أنها أيضا وفق عدم التحديد هذا أن يكون بمقدور الدالة أن تطبق على نفسها. ولكن راسل يرى أن مصدر المفارقات يجب البحث عليه في مبدأ الدور. وبدون أن يفرق بين المفارقات المنطقية وبين المفارقات الدلالية Semantic paradoxes، فهو يرى راسل أنها نابعة من كون الدالة لها كحجة ذلك الموضوع الذي يدخل إحالة إلى مجموع مجال الدالة (Russell, 1989, p. 272) ولأجل إزالة هذه المفارقات فهو أولا يقدم تمييزا للأنماط، فكل كيان ينتهي لنمط محدد. وإذا ما أردنا الكشف عن تراتبية الأنماط بطريقة تستند إلى طبيعة الكيانات التي يحويها كل نمط، فينبغي أن نسلم أولا أن بوجود لكيانات من النمط الدرجة صفر type de niveau zéro التي هي الأفراد. ثم هناك الكيانات من النمط من الدرجة واحد type de niveau un الذي يحتوي أصناف الأفراد، والنمط من الدرجة اثنان type de niveau deux المكون من أصناف أصناف الأفراد، الخ. كما يمكن تمييز الأنماط بالاستناد إلى الدوال القضية وليس إلى الأصناف. سنقول حينها أنه إذا كان النمط صفر متكون من أفراد فإن النمط واحد يتشكل بدوال قضية حججها الأفراد، والنمط اثنان يحتوي على الدوال القضية حججها الدوال القضية من النمط واحد الخ.

وبقبول هذه التراتبية، سيكون بمقدورنا إزالة بعض المفارقات المنطقية، كما هو الحال في مفارقة راسل، التي مفادها أنه: إذا اعترفنا بوجود صنف لكل الأصناف الذي لا يكون عضوا في ذاته. فنحن سنؤول لا محالة إلى تناقضات. لأنه إذا كان هذا الصنف ذاته ليس عضوا في ذاته فإنه ينتهي إلى هذه المجموعة وبالتالي يكون عضوا فيها. ومع تراتبية الأنماط، فمثل هذا الصنف لا يمكن قبوله لأنه يتم فقط قبول الأصناف التي عناصرها من النمط الأدنى منها مباشرة. و"عدم تحديد عالم المقال يؤدي إلى تناول الموضوعات كما لو كانت كلها تنتهي إلى عالم مقال واحد، والنتيجة التي تلزم عن ذلك هي ظهور ما يسمى بالنقائض (antinomies) أو المفارقات (Paradoxes) مثل مفارقة اللانهاية وغيرها من المفارقات." (موساوي، 2018، صفحة 99)

4- موقف فيتغنشتاين من نظرية الأنماط ومن مفهوم السور

4-1- نقد نظرية الأنماط:

لقد أحدث النزر القليل من الملاحظات التي كرسها فيتغنشتاين في الرسالة والدفاتر لنظرية الأنماط، عدة ردود أفعال. فعدة فلاسفة-مناطقة والذين نذكر من بينهم راسل ورودولف كارناب (Carnap, 2002, pp. 112-113) كلهم يعتبرون أن هذه الفقرات هي بمثابة مفتاح لمجمل فكر فيتغنشتاين، إنه وعلى الرغم من أن التفاسير والشروح المقدمة في هذا الصدد كثيرة (موساوي، 2018)، إلا أن أغلبها يتفق في كون أن هذه الملاحظات هي نقد لمقاربة راسل للأنماط. وهذا التقارب ليس من الغرابة في شيء لأن فيتغنشتاين يتحدث في الشذرة 3.331 وما يليها من الرسالة المنطقية الفلسفية (Wittgenstein, 1961) عما يسميه بـ"خطأ راسل" والذي ينبغي إستبعاده.

سنقوم بعرض نصوص فيتغنشتاين لنتمكن من الولوج إلى محاوره الأساسية: وسنبداً بعرض وتحليل الفقرات 3.33 وما يليها من الرسالة لنتمكن من تحديد الخطأ الذي اعتقد فيتغنشتاين أن راسل وقع فيه:

3.33: "في البناء المنطقي، إحالة العلامة لا تعود تلعب أي دور؛ ينبغي أن يكون البناء مؤسساً دون العودة إلى إحالة العلامة، فهي لا يمكن إلا أن تفترض فقط وصف التعبيرات. (Wittgenstein, 1961)

3.331 انطلاقاً من هذه الملاحظة، سنفحص "نظرية الأنماط" عند راسل: خطأ راسل يظهر في أنه توجب عليه الحديث عن إحالة العلامات ليؤسس البناء الخاص بها (Wittgenstein, 1961)

3.332: "ولا أية قضية يمكنها أن تقول شيئاً فيما يخصها هي، لأنّ الرمز القضوي لا يمكن أن يتضمّن في ذاته (وهنا تقبّع كل "نظرية الأنماط"). (Wittgenstein, 1961)

3.333: "الدالة لا يمكن مع ذلك أن تكون حجة نفسها، لأن علامة الدالة تتضمّن قبلاً الصورة البدائية لحجتها، ولا يمكن أن تتضمّن نفسها. لنفترض مثلاً، أنّ الدالة ϕ (دس) يمكن أن تكون حجة لنفسها؛ فستكون حينها قضية هي " ϕ (دس)" والتي ينبغي أن تكون فيها الدالة الخارجية د و الدالة الداخلية د ذات إحالاتٍ مختلفة، لأنّ الدالة الداخلية هي من الصورة ϕ (دس)، والدالة الخارجية من الصورة ψ (دس). مشتركٌ بين دالتين الحرف د، ولكن هو بحد ذاته لا يعين أي شيء، وهذا يتّضح مباشرة إذا كتبنا عوضاً عن ϕ (دس) الصيغة التالية: $E(\phi)$: ϕ (دس). وهذا فإن خطأ راسل تمت إزالته. (Wittgenstein, 1961)

3.334 يجب أن تكون قواعد التركيب تشمل ذاتها، إذا علمنا فقط كيف تعين كل علامة.
(Wittgenstein, 1961)

هذه الشذرات مترابطة فيما بينها رغم أنها تظهر لنا عكس ذلك: فالأولى تتعلق بمفهوم التركيب المنطقي، يبدو فيتغنشتاين وكأنه يقبل بمشروعية نظرية الأنماط، ولكنه يرفض تأسيس الفروق النمطية على أية فروق أونطولوجية كما تعلنه الشذرة 3,33 و3,331، من هذا المنظور فيتغنشتاين يوافق راسل على ضرورة التمييز لتفادي الوقوع في التناقض، ولكن يرفض اشتقاق تلك الأنماط بالاعتماد على التفرقة بين مختلف الكيانات. و القول بأن الرموز لها عدة أنماط مختلفة لا يمكن أن يبرر عن طريق طبيعة ما تدل عليه تلك الرموز- لأنه إذا كانت الرموز التي نكون بصدد درسها لا تخضع للتقييدات الترميمية، فهي إذن رموز تدل رغم ذلك بوضوح على ما هي منوطة بأن تدل عليه-ولكنها لا تدل بذلك البتة على أي شيء، وفي مقام آخر يعبر فيتغنشتاين عن نفس الموقف بالتفرقة التي يقيمها بين القول والإظهار، كما أن النقد الذي صاغه فيتغنشتاين ليس موجها لنقطة خاصة من نظرية الأنماط، أي أنه لا يرفض التفرع Ramification كما قام بذلك فرانك رامزي، أي ضرورة التمييز داخل النمط ذاته بين عدة مستويات (de Rouilhan, 1996, pp. 231-254). فالمرمى هنا ليس إلا الصلة التي عقدت بين مبحث الوجود والمنطق: فعند راسل، فإن التقييدات (القواعد) النمطية تستند إلى الواقع. ولكن فيتغنشتاين في هذه المرحلة يعارض بشدة بين كلا البعدين: التجريبي (ما هو واقع) والقبلي المنطقي (ما ينتمي إلى صورة العالم)، وهذا كله لا يمكن قبوله وفق هذه النظرة التي يعتنقها: فإما أن القوانين النمطية هي شروط لإمكان المعنى فهي بالتالي قبلية ولا يمكن أن تُبرر تجريبيا، وإما أنها ملامح لبنية المعطى، فهي إذن بعدية وليس لها أية علاقة مع طبيعة المعنى وطبيعة المنطق (Wittgenstein, 1961, p. 5.53). كل تبرير للاختلافات النمطية باللجوء إلى الاعتبار الوجودية تصبح مستحيلة، وهذا لا يعني أنه لا وجود لعدة أنماط من الكيانات، بل هذا يعني فقط أنه في حال ما إذا كانت موجودة (أو لم توجد) فإن هذا مما لا يمكن التعبير عنه لأن الأمر لا يتعلق بواقعة من الوقائع. فما يؤلف شروط إمكان القضية لا يمكن أن يعبر عنه في شكل قضوي. هو هذا ما يبدو فحوى ما يخص التركيب المنطقي في هذه الشذرات من الرسالة. (موساوي، معجم المناطق، 2015)

وهناك جملة أخرى من البراهين، تركز على مفهوم القضية والعلامة القضية، وهي تبرز في الشذرات 3.332 و3.333. وفكرته مفادها أن القضية لا يمكن أن تكون محتواة في نفسها. فالتساؤل هو إلى ماذا يلمح فيتغنشتاين؟ سيتبادر إلى الذهن مبدأ الحلقة المفرغة الذي بينه وبوانكاريه، (الذي يعني أن في التعريف لا يمكن للمعرّف Definendum أن يحيل إلى المعرّف Definiens). فهو يرى أن في خرق هذا المبدأ منبع المفارقات المنطقية، ولكن هذه المقاربة لا تفسر كل تلك الأهمية التي

يولمها فيتغنشتاين في ملاحظاته للقضية وإلى العلامة القضية. وهكذا فإن البعض يرى في الشذرات 3.332 إحالة إلى مبدأ السياقية الذي يقول به فريغه، الذي هو بمثابة إقرار على أن الكلمة ليس لها معنى إلا في السياق القضوي الذي ترد فيه. ولكن ما هي صلة كل هذا بالمفارقات؟ يمكن القول أنّ فيتغنشتاين يشير إلى أن التناقض له علاقة مع الكيفية التي يمكن فيها لصورة القضية أن تدرك. وفي واحدة من بين العديد من التفاسير التي قدمت لمبدأ السياقية الذي صاغه فريغه، فهناك من يرى أنه يؤكد على أن طراز ترتيب عناصر القضية لا يمكن أن يجرد، بمعزل عن تلك العناصر بالذات: لأن الصورة القضية لا ينبغي أن تدرك كوحدة متممة والتي وظيفتها أن توحد المكونات الأخرى للقضية. ومن خلال هذا المنظور فالحديث عن الصورة بما هي كذلك يعود صعبا، لأن هذا سيحول الصورة القضية ذاتها إلى عنصر (موضوع) لقضية جديدة؛ أي إلى اعتبار الصورة كمكون قضوي كباق المكونات وكما أن هذا يؤدي كذلك إلى استبعاد محايثية طراز الترتيب عن عناصر القضية. فإذا كانت صورة القضية لا يمكن أن تكون موضوعا لقضية، فلا يمكن لها أيضا أن تحتوي على ذاتها، أي أن تأخذ نفسها كموضوع.

النقد هنا لا يستهدف هذه المرة الطريقة التي يربط بها راسل مبحث الوجود مع المنطق، وإنما يستهدف فقط مقاربة القضية كما هي مشتقة من نظرية الأنماط. وصحيح أن مشكلة طبيعة الصورة القضية تحتل الصدارة في أعمال راسل ما بين سنة 1912 و1913. فالنظرية الجديدة العلائقية للحكم لا يتم فيها اعتبار القضية كوحدة خارجية والتي وفقها لا يعدّ الذهن إلا ذلك الشيء الذي يروم إدراكها وإنما كنتاج من ترتيب يأخذ بعين الاعتبار الذهن وبعض الأشياء (مكونات القضية)، وعليه فينطرح ضرورة إشكال حصر إمكانات الترتيب: فإذا كان من الممكن انطلاقا من "الكندي" و "الحكمة"، أن نشكل القضية " الكندي حكيم"، فمن المستحيل ترتيب الأسد، الثقب الأسود و الكهف لتشكيل " الأسد ثقب أسود الكهف" أو لنأخذ المثال الذي يعطيه فيتغنشتاين: الطاولة، حاملة الأقلام و الكتاب، لتشكيل: "الطاولة حاملة أقلام الكتاب". والصلة مع نظرية الأنماط هي صلة مباشرة. فإذا كانت العلامة "الطاولة حاملة أقلام الكتاب" عبثا، فلأن "حاملة الأقلام" ليست بعلاقة، وإنما هي شيء. راسل يبحث في مخطوط نظرية المعرفة (الذي لم ينشر في تلك الفترة) أن يجعل من الصورة القضية مكونا من مكونات القضية، مكونا دوره الوحيد هو وضع بنية لكلية القضية.

نظرية راسل مفادها أن كل قضية تقول شيئا عن نفسها، وهذا عائد الى أنها تحوي على عنصر يصف كيفية التنظيم التي ينبغي علمها أن تكون فيها، وفيتغنشتاين بتأكيد على أن: "ولا أية قضية بإمكانها أن تقول شيئا فيما يخصها" فهو بهذا يرفض موقف راسل جملة وتفصيلا.

وأخيرا، فتغنشتاين يبدو وكأنه في الشذرات 3.333 يكتشف طريقا ثالثة، و التي قادته إلى أن يتساءل حول مفهوم العلامة و هوية العلامات: الرمز لا يمكن أن يحدد بالاستناد إلى جانبه الشكلي فقط، ولكن أيضا إلى طراز وروده في القضية. وهكذا وإذا افترضنا "أن الدالة د(دس) يمكن أن تكون حجة نفسها" إذن ستكون كذلك "القضية د(د(دس))"، والحال أنه وفي هذا القول الأخير، "الدالة الخارجية د" و الدالة الداخلية "د" ينبغي أن تكون لها دلالات مختلفة، لأن الدالة الداخلية هي من الصورة ϕ (دق)، أما الدالة الخارجية ψ (دق) (3,333). فالعلامة ليست ختما بسيطا ل"د"، وإنما هي كذلك الكيفية التي يرد فيها هذا الختم في العلامة القضية. وهذه النقطة الأخيرة التي حددها فتغنشتاين تكفي للتمييز بين "د" الداخلية عن "د" الخارجية.

إنّ "ما هو واحد ومشارك في الدالتين هو الحرف د"، ولكن هو في حد ذاته لا يعين شيئا وعليه فإن كلمتين مختلفتين يمكن لهما أن تنطقا بنفس النطق (« chaîne », « chène ») كما أنه يمكن لكلمتين مختلفتين أن تحوزا نفس الكتابة (نفس الحروف بنفس الترتيب) مثل "سائل" "سائل"، "عدل" "عدل".

وهذه الرؤية هي الأكثر أهمية والأكثر فيتغنشتاينية. فهي ترغمننا على إغفال عادتنا التي نعتمدها غالبا في التمييز بين الجانب التركيبي والجانب الدلالي. فالجانب التركيبي يتعلق ببساطة بالصورة الشكلية للرمز أو لتسلسل الرموز، أما الجانب الدلالي فيتعلق بالعلاقات التي ترتبط بها هذه العلامات بالأشياء. فوفق فتغنشتاين فإن هوية علامة أو رمز لا يمكن أن تفهم بواسطة إجراء هو الاستشهاد (ذكر) بتلك العلامة (أي بوضع تلك العلامة بين قوسين)؛ فالسؤال حول هوية العلامة ليست مسألة محض دلالية، ولا تكون كذلك لأن القول به سيكون قبلنا بعنا للاعتقاد أنه يمكن أن نكشف عن الرموز التي تسمح بقصد الأشياء بمعزل عن القصد ذاته. ومن المهم أن نفهم لماذا تبني مثل وجهة النظر هذه يعود إلى جعل إمكان خرق القواعد النمطية غير متصور. فإذا كان الرمز "د" مختلفين لكون أن أحدهما يمكن أن يكون حجة للآخر فإنه ليس من الضروري أن ذلك يعني أن نفس الدالة تطبق على ذاتها. وبهذا فإن مفارقة راسل هي من وجهة النظر هذه قد تم اجتناها.

لقد انتقد فيتغنشتاين راسل ليس لأنه صبغ نظرية الأنماط ببعد وجودي، وليس لأنه جعل الصورة القضية مكونا من بين مكونات القضية. فخطأ راسل يتقوم أساسا وبكل بساطة، حسب مؤلف الرسالة في الاعتقاد أنه توجد ترتيبات عبثية للعلامات (أي المفارقات) التي تفرض الاعتبارات التي سبق ذكرها، وباختصار فإن فيتغنشتاين عاتب أستاذه كونه أنه ببساطة يقر بوجود لا-معنى أكثر أهمية من لا-معنى آخر. أي أن بعض صور ترتيب العلامات خطيرة تفترض إنشاء نظرية في غاية النقاء، ومعقدة جدا لتصفيتها، وفيتغنشتاين يرى أنه "لا يمكن لنا أن نعطي لعلامة معنى

غير صحيح" (5. 4731)، والفرضية التي تنطلق منها نظرية راسل هو أنه يمكننا فعل ذلك، أي أنه يمكن أن نضفي على علامة معنى غير صحيح. فوفق فيتغنشتاين فإن أبسط قدرة على إدراك رموز لغتنا ينبغي أن تكفي لتجعل نظرية الأنماط زائدة. فقواعد التركيب ينبغي أن تفهم بذاتها، أي ليس بشيء آخر خارج عنها، "إذا كنا نعرف فقط كيف كل علامة تعين" (3.334)، وعليه فلا أي فرض ولا أية نظرية ستكون حينها ضرورية لإقصاء المفارقة.

كما ينبغي التنبيه إلى أن هذا لا يعني أن فيتغنشتاين يرفض "محتوى" نظرية الأنماط، وكون فيتغنشتاين صان كون الدالة لا ينبغي أن تكون حجة لذاتها يشير إلى أن تحليل راسل في خطوطه العريضة تم حفظه ولكن مقام قواعد النمطية ستعدل: فهذه القواعد لم تعد تعتبر كقضايا تنتهي إلى بعض المذاهب والتي ينبغي أن تبرر وأن يدافع عليها، ولكن تصبح أجهزة بسيطة تسهل الإدراك (الإمساك) بعلامتنا وتطبيق نحو لغتنا.

تبرز ثلاثة مباحث من الشذرات 3.33-3.334: ألا وهي مناقشة العلاقة بين المنطق ومبحث الوجود؛ نقد تشيئ الصورة القضية؛ وتأملات حول معايير هوية الرموز، وهذه المباحث تتقارب فيما بينها، إلا أنه ينبغي أن نشير إلى الطابع التلميعي والغامض في حديث فيتغنشتاين. إنَّ نظرية الأنماط والمفارقات هي موضوع لمئات الصفحات عند راسل. وعدة صفحات ركزت على تحليل أنواع المفارقات. وليس هذا الحال عند فيتغنشتاين، الذي لا يقول الشيء الكثير ولما يتناول هذا الموضوع يقوم بذلك بطريقة جد مركزة، وهذا ما يجعل من العسير تفسير موقفه من هذه الموضوعات.

4-2- موقف فيتغنشتاين من نظرية التسوير:

بناء على ما سبق، فالتأكيد الأساسي الذي ينص على أنه ينبغي فصل التصور "كل" [السور الكلي] عن دالة الصديق يشكل نقدا لإدخال فكرة أولية جديدة عند كل من فريغه وراسل والتي هي فكرة السور، ولا أي شيء في هذا المفهوم يبرر عند فيتغنشتاين التمييز بين الدالة ذات العدد النهائي والدالة ذات العدد اللامتناهي من الحجج. الفقرة الأساسية التي تعنى بالتسوير هي في الرسالة الشذرة 5.501: "التعبير الموجود بين قوسين، الذي يكون أعضائه قضايا، وتكون هذه القضايا] في ترتيب إعتباطي، أرمز لها بعلامة من الصورة ("⌘"). "⌘" هو متغيّر حججه هي أعضاء التعبير الذي بين قوسين؛ والمطة الموجودة فوق المتغيّر تشير إلى أن هذا المتغيّر يمثل مجموعة القيم التي تدخل داخل الأقواس. (مثلا إذا كان ل⌘ ثلاث حجج ق، ل، ع: ⌘ = (ق، ل، ع). قيم المتغيرات تمّ تنبئتها. وثبتناها بوصفنا للقضايا التي يدخل فيها المتغيّر. إنَّ طراز وصف أعضاء التعبير الذي بين قوسين ليس جوهريا. يمكننا أن نميّز بين ثلاثة أنواع من الوصف: 1. العدّ المباشر. وفي هذا الحال يمكننا عوضا عن المتغيّر أن نضع ببساطة قيمه الثابتة. 2. إعطاء دالة

تاس التي تكون حججها بالنسبة لكل حجج س هي قضايا للوصف. 3. إعطاء قانونٍ صوريٍّ الذي به كُوتت هذه القضايا. وفي هذه الحالة فإنَّ أعضاء التعبير الموجودة بين قوسين هي مجموع أعضاء المتتالية الصورية." (Wittgenstein, 1961, p. 5. 501)

يمائل فيتغنشتاين في الطريقة الأولى والثانية لتحديد قيم المتغير، في الشذرة السالفة الذكر، بين حساب القضايا وفي الشذرة 5.52 حساب المحمولات. عندما يؤيد أن الطرز المختلفة لتحديد المتغير ليست بالجوهرية وهكذا فهو يؤكد على أن الفرق بين حساب المحمولات وحساب القضايا ليس فرقا أساسيا من وجهة نظر منطقية، هذه هي الأطروحة الغريبة التي ساهمت في جعل الرسالة بعيدة عن تطورات المنطق الرياضي، برد المنطق إلى حساب القضايا بنزع حصته الأكثر جدة والأكثر غنى، لكي نفهم هذا الرد الذي قام به فيتغنشتاين في الرسالة يجب العودة إلى تصور فريغه وتصور راسل للتسوير. فهم يتفقون مع فيتغنشتاين في نقطة ألا وهي أنَّ قيم المتغيرات مضبوطة. وآلية ضبطها هو عن طريق وصف القضايا التي حججها يمثلها المتغير.

من المتعارف عليه أنه عند فيتغنشتاين فهناك صلة داخلية بين الدالة وبين مجال المعنى، وهذه الفكرة هي تنمة لتصور فريغه الذي يعتبر التصور غير مشيع، والتي نجدها غير مصرحة بها بصراحة عند راسل: قيم الدالة تفترضها الدالة [...]. ما هو ضروري هو أن تعطى مجمل القيم مفهوما، من قبيل، أنه في صدد أي شيء معين سنجد على الأقل بطريقة نظرية، إذا كان هذا الشيء أم لم يكن حجة للدالة. السياق يكشف أنَّ القيم التي يتحدث عنها راسل هنا هي مجمل القضايا الصادقة أو الكاذبة التي يمكن أن نشكلها انطلاقا من الدالة. (Russell, 1989, p. 273-274)

كما يتفق كلهم على عدم المماثلة بين مجال معنى الدالة بمجال الصدق، فإذا كان ممكنا أن ندرك معنى الدالة تا(س) بدون أن نعلم أن الموضوع "أ" يدخل في تا، لا يمكننا أن نفهم تا(س) بدون العلم ما إذا كانت تا يمكن أو لا يمكن أن يتم إرضائها ب "أ". انطلاقا من هذا التوافق يمكننا الكشف عما يميز به فيتغنشتاين عن أساتذته، فالقول بأن طراز وصف أعضاء التعبير الذي بين قوسين ليس جوهريا، يعني أن القيم المخصصة بالدالة القضية هي بحق قابلة لأن تدرك ماصدقيا. وهذه النقطة تطرح صعوبة ألا وهي: ماذا يحدث في حال أين تكون قيم تاس لانهائية العدد؟ فلا أي تعداد هو بممكن، ولأجل صيانة أن طراز وصف المتغير هو ضروري منطقيا، يجب إذن: إما أن تقتصر على حالة أين تكون فيها حجج الدالة متناهية وإما الرضى بإمكانية إدراك المجموع اللانهائي ماصدقيا. ولا أي واحدة من هذه البدائل تبدو من الوهلة الأولى أنها مقنعة.

وهذه الصعوبة لا تطرح لدى كل من فريغه وراسل لأن كليهما يعترف بوجود فرق جوهري بين المعطى المفهومي والمعطى الماصدقي لمجموعة من القضايا. والخاصية الأساسية للوصف الدالي هو

بالضبط ما يسمح بمعالجة المجموعات اللانهائية. فيقول راسل: "الدالة يمكن أن تدرك بدون أن يكون من الضروري إدراك حججها على إنفصالٍ وعلى إنفرادٍ، إذا لم يكن الأمر كذلك فإنه ولا أية دالة يمكن أن تدرك، لأن عدد قيم (الصادقة أو الكاذبة) الدالة هو بالضرورة لامتناهٍ، وأن لديها بالضرورة حججا ممكنة والتي ليس لنا بها معرفة مباشرة." (Russell, 1989, p. 274)

ولقد طور فريغه نفس النمط من الحجة (Frege, 1971, p. 154)، وهذا ما دعا فيتغنشتاين إلى القول: "إن قيم المتغيرات مضبوطة. وضبطها يتم بوصف القضايا التي حججها يمثلها المتغير. وأن طراز وصف أعضاء التعبير الذي بين الأقواس غير جوهري." بمقدورنا الآن أن نفهم ما يعلنه فتغنشتاين في 5.521: أفضل التصور كل عن دالة الصدق، فريغه وراسل أدخلتا التعميم بالتضام مع الحاصل أو الخلاصة المنطقية. وعندها أصبح صعبا فهم القضايا: "E س). . تا س" و "س). . تا س" اللتان تتضمنان الفكرتين.

ينبغي أن نتبين من هذه الفقرة نقدين، الأول وهو الأساسي فوجهه بلا تمييز لكلا من فريغه وراسل، أما الثاني فموجه على وجه الحصر إلى راسل، والاعتراض الأول ينص على أن تحديد شروط صدق قضية من الصورة $\forall$ «س تا س» أو E «س تا س» تنقذ عند كل من راسل و فريغه بهذه الكيفية: « $\forall$ س تا س» صادقة إذا وفقط إذا كانت كل حجج الدالة تا صادقة .

«E س تا س» هي صادقة إذا وفقط إذا كان على الأقل واحدة من بين كل حجج الدالة تا صادقة. عند كلا المنطقيين فانطلاقا من قيم صدق القضايا التي تنتمي إلى مجموعة الحجج L'ensemble des arguments (مجموعة الحالات، كما قلنا ذلك مع الدوال القضائية) تحدّد قيم صدق القضايا العامة. فالأسوار تعرض في هذه الرؤية كدوال ترتبط بمجموع محدد {ص، ك} (أين يكون "أ" قابل للعد)، والقيمتين ص و ك تمثل قيم الصدق الممكنة لمختلف القضايا التي هي حجج للدالة تا(س)، وتعبير آخر فالأسوار تم المماثلة بينها وبين دوال الصدق. $\forall$ س تا س هي الدالة التي تعطي الصدق فقط للمجموعة، التي لها الكم أ، {ص، ص،...}؛ أما E س تا س فهي دالة التي تعطي الكذب فقط للمجموع {ك، ك،...}، كما تبين لنا فحسب فريغه و راسل فالميزة التي يمتاز بها الوصف المفهومي هو القدرة على معالجة المجموعات اللانهائية من القضايا. هذا التمييز الذي هو من وجهة نظر منطقية أساسي، إلا أنه ساق المنطقيين إلى رفض كل نظرية توحيدية لدوال الصدق: لأنه إذا كانت الأسوار هي قابلة لان تأخذ عددا لانهايا من الحجج، فهي إذن تختلف تمام الاختلاف عن الروابط القضائية وبعض الدوال المنتهية. وإرادة صيانة الاختلاف الجوهري بين ما هو نهائي وما هو لانهائي تفسر لماذا عند فريغه وراسل الأسوار يتم إدخالها بعد الروابط القضائية بوصفها ثوابت منطقية جديدة. وعكس ذلك، فرفض منح هذا الاختلاف أية أهمية منطقية يقود طبيعيا

فيتغنشتاين إلى طرح فكرة أنه يوجد عدة أنماط من دوال الصدق. فالإجراء ن(غ)، الذي انطلقا منه يصبح ممكنا تأليف أية دالة صدق، ويمكن أن تأخذ عنده بلا تمييز عددا نهائيا أو لا نهائيا من الحجج.

يمكن أن نعرض الأمور بهذه الطريقة، عند فريجه وراسل، فالتعميم يدخل مرتين: أولا بالوصف الدالي لمجموع القضايا وثانيا بإدخال دالة صدق جديدة قادرة على معالجة المجموعات اللانهائية. أما عند مؤلف الرسالة، فالتعميم لا يدخل إلا مرة واحدة: وهذا بالطريقة التي نخصص بها قيم المتغير. وعليه فينبغي فهم الشذرة 5.521: "أفصل التصور كل عن دالة الصدق". فما يختص به التعميم ليس إدخال دالة صدق محددة، ولكن تخصيص قيم غ بمساعدة الدالة القضية: "تنقيط العام يدخل بوصفه حجة" (الرسالة 5.523)، وإرادة فصل التصور كل التي لدوال الصدق تتجسد في عرض الرسالة. فحدوث أن نفس الإجراء ن(غ) يظهر في 5.51 و 5.52 يبين أن ليس حضور الأسوار هو ما يميز حساب المحمولات.

النقد الأساسي الموجه من طرف فيتغنشتاين إلى كل من راسل وفريجه هو أن الأسوار ليست بمفاهيم منطقية أولية. في 5.521 يذهب فيتغنشتاين إلى أكثر من ذلك فيبدو وكأنه يقول لأساتذته أنه يخلطون بين التعميم الصوري والتعميم المادي. فهو يقول: أدخل كل من فريجه وراسل التعميم بضمه مع الحاصل أو الخلاصة المنطقية. وعندها أصبح صعبا فهم القضايا: "E (س). تا س" و " (س). تا س" اللتان تتضمنان الفكرتين. (Wittgenstein, 1961, p. 5. 521)

يبدو فيتغنشتاين وكأنه يومئ إلى أن فريجه وبرتراند راسل لم يفهما الفرق الموجود بين مجال المعنى (تحديد مجموع الحجج الممكنة للدالة) وبين مجال الصدق (مجموع الحجج التي تجعل الدالة صادقة) لدالة قضوية، فهم أرادوا أن يختزلوا الأول في الثاني.

ولكن هذا النقد من حيث هو موجه لفريجه هو غير جائز بالمرّة، فمؤلف "ترميز الأفكار" يميز بإحكام بين التعميم المادي والتعميم الصوري، حتى وإن كان يدخل السور بوصفه ثابتا منطقيا جديدا فهو لا يخلط العملية التي تقوم على تخصيص الحجج الممكنة للتصور Concept مع تحديد إحالة القضية العامة. من الصحيح أن راسل يصح عليه هذا النقد. ولكن يجب التنبيه هنا إلى أننا قمنا حتى الآن كما لو أن فريجه وراسل وفيتغنشتاين يعتبران أن مع الدوال القضية يعطى لنا مجال الدلالة. والحال أن هذه النقطة في واقع الأمر غير بينة عند راسل: لأنه يرد في بعض الأحيان مجال دلالة دالة قضوية إلى ماصدق دالة أخرى. ولقد أشرنا إلى أن هذا اللبس نابع في أصله من نظرية الأنماط. وهذا النقص في الوضوح هو علة الحجة التي يقدمها راسل فيما بعد، والتي تم نقدها هنا من طرف فيتغنشتاين، والفكرة يلخصها رامزي (Frank Ramsey) على هذا النحو: حتى ولو كان

بمقدوري أن يكون لدي كشف عن كل الأشياء الموجودة في العالم 'أ'، 'ب' ... 'ز'، 'لكل س'، فإن تا س لن تكون عندها مكافئة ل' تا أ. تا ب تا ز'، ولكنها ستكون 'تا أ'. تا ب . تا ز أين أ، ب، ... ز هي كل الأشياء. (Ramsey, 1978, pp. 56-57)

وبطريقة أكثر صورية بالنسبة إلى راسل لدينا:

$\forall s \text{ تا س} = \text{تا أ} \wedge \text{تا ب} \wedge \dots \wedge \text{تا ز} \wedge E \text{ س} (\text{س} \neq \text{أ} \wedge \text{س} \neq \text{ب} \wedge \dots \wedge \text{س} \neq \text{ز} \wedge \text{تاس} \sim \text{تاس})$
وليس:

$\forall s \text{ تا س} = \text{تا أ} \wedge \text{تا ب} \wedge \dots \wedge \text{تا ز}.$

يمكن أن نعتقد أن هذه الحجة تهدف إلى تمييز الوصف القابل للعد الذي يختص بالحالات المنتهية والوصف المفهومي القابل للاستخدام على المجموعات المنتهية كما على المجموعات الغير منتهية. وهذا سيؤدي إلى إقرار خطأ فادح: لأن راسل لا يضع هنا أي قسر بالنسبة إلى عدد كل الأشياء وإنما يؤكد فقط أن ولأجل تحديد أن مجموعة Ensemble من القضايا مهما كان عددها تؤلف مجمل حجج دالة قضوية، فيجب أن يكون القول "لا توجد حجج ل' تا أخرى غير تلك التي تنتمي إلى المجموعة" قولاً صادقاً. وتعبير آخر فوق راسل فإن تحديد مجمل حجج الدالة ليس يعطى مع الدالة: وهو شرط إضافي يعبر عنه بقضية عامة هي:

$E \sim \text{«س} (\text{س} \neq \text{أ} \wedge \text{س} \neq \text{ب} \wedge \dots \wedge \text{س} \neq \text{ز} \wedge \text{تاس} \sim \text{تاس}) \text{»}$ (أن تكون مشبعة. إن المماثلة بين مجال دلالة الدالة القضائية تا س بمصدق دالة أخرى (الدالة (تاس $\sim$ تاس) يمثل لب الحجة التي يقدمها راسل. ولهذا ردّ فيتغنشتاين في 5.524: "إذا كانت الأشياء معطاة، فإنه يعطى لنا معها كل الأشياء. وإذا كانت القضايا الأولية معطاة، إذن تعطى معها كل القضايا الأولية." (Wittgenstein, 1961, p. 5. 524)

5-خاتمة:

إن نظرية الأنماط المنطقية هي من أهم الحلول التي تم صياغتها لحل مشكلة المفارقات المنطقية التي تهدد الصرح الرياضي، انتهى هذا البحث إلى أن فتغنشتاين لا يرفض "محتوى" نظرية الأنماط، وإنما يعتبر أن قواعد التركيب المنطقية تجعل من نظرية الأنماط أمراً زائداً، فهو بهذا ينتقد الصيغة الفلسفية لنظرية الأنماط، وبرهن البحث على صحة نقد فيتغنشتاين في هذه النقطة عن طريق بيان أن الفروق النمطية لها أسس انطولوجية (غير محايدة) وهذا في مناقشتنا لعلاقة المنطق والانطولوجيا. أما فيما يخص تحليل مفهوم السور فقد خلصنا إلى أن وفق فتغنشتاين لا ضرورة منطقية تستدعي التمييز بين الدالة ذات العدد النهائي والدالة ذات العدد

اللامتناهي من الحجج، ومن ثمة فليس هناك من وجهة نظر منطقية ما يسوغ لإدخال مفهوم السور الكلي، وعليه فهو يؤكد على أن الفرق بين حساب المحمولات وحساب القضايا ليس فرقا جوهريا، وسبب إدخاله الى مجال المنطق هو عائد للخلط بين التعميم الصوري والتعميم المادي.

قائمة المصادر والمراجع:

أولا المراجع باللغة العربية

1. أحمد موساوي. (2018). *مدخل جديد إلى الفلسفة التحليلية المعاصرة*. بوزريعة، الجزائر: دار هومة.

2. موساوي، أ. (2015). *معجم المناطق*. الرغبة الجزائر: المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية.

3. موساوي، أ. (2018). *منطق المحولات من الرتبة الأولى* Dans أ. موساوي، *بحوث منطقية فلسفية*. باب الوادي، الجزائر: دار المعرفة.

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية:

4. Cantini, A. a. (2021, Summer Edition). Paradoxes and Contemporary Logic. (E. N. Zalta, Éd.) *The Stanford Encyclopedia of Philosophy*.
5. Carnap. (2002). *La construction logique du monde*. Paris: Vrin.
6. de Rouilhan, P. (1996). *Le Cercle des paradoxes : Essai sur la logique de Russell*. Paris: PUF.
7. Frege. (1971). *Compte rendu de Philosophie der Arithmetik de E. Husserl*. Dans Frege, *Ecrits logiques et philosophiques* (C. Imbert, Trad.). Seuil.
8. Frege. (1971). *Concept et Objet*. Dans *Ecrits logiques et philosophiques* (C. Imbert, Trad.). Paris: Seuil.
9. Frege. (1971). *Fonction et Concept*. Dans *Ecrits logiques et philosophiques* (C. Imbert, Trad.). Paris: Seuil.
10. Frege, G. (1971). *qu'est-ce qu'une fonction*. Dans G. Frege, *Ecrits logiques et philosophiques* (C. Imbert, Trad.). Paris: Seuil.
11. Frege, G. (1999). *idéographie, un langage formulaire de la pensée pure construit d'après celui de l'arithmétique*. (C. Besson, Trad.) librairie philosophique J.Vrin.
12. Ramsey, F. P. (1978). *Foundations. Essays in Philosophy, Logics, Mathematics and Economics*. Londres: Routledge.
13. Russell, B. (1967). *Mathematical Logic as Based on the Theory of Types*. In *From Frege to Gödel. A Source Book in Mathematical Logic, 1879–1931*. Cambridge: Harvard University Press.
14. Russell, B. (1989). *Principia Mathematica*. Dans *Ecrits logiques et philosophiques* (J.-M. Roy, Trad., p. Paris). presses universitaire de France.
15. Wittgenstein, L. (1961). *Tractatus Logico-Philosophicus*. (d. Pears, & B. McGuinness, Trans.)